الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«نفائس» تشتري 8٪ من «المواساة» بـ 3,1 ملايين دينار

اشترت شركة «نفائس القابضة» 8,2 ملايين من أسهم شركة المواساة للرعاية الصحية بما يعادل 8٪ من اسهم الشركة بسعر 380 فلسا للسهم الواحد باجمالي مبلغ قيمته 3,1 ملايين دينار.
وزادت بذلك نفائس حصتها في المواساة للرعاية الصحية إلى 57,4٪ لتحول طبيعة الاستثمار في الشركة الى استثمار في شركة تابعة بدلا من استثمار في شركة زميلة بعد ان زادت حصتها عن النصف.

لتغطية مكافأة نهاية خدمة الوافدين.. والوزارة: زيادة سقف المصروفات لن تتم إلا لضرورة قصوى

جهات تطلب اعتمادات إضافية لـ «التكويت».. و«المالية»: صرّفوا أموركم

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

محمود فاروق

يبدو أن الآثار المالية لسياسات تكويت الوظائف الحكومية بدأت تطفو على السطح، حيث قالت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» ان هناك سجالا بين العديد من المؤسسات والجهات الحكومية ووزارة المالية، حيث تطالب تلك الجهات باعتمادات مالية اضافية نتيجة اتجاهها لتطبيق التوجيهات بتكويت الوظائف لديها، وهو ما يصطدم بطلب «المالية» الالتزام بسقف للمصروفات والذي تم التأكيد عليه من قبل اكثر من مرة مع بداية السنة المالية منذ ابريل الماضي والذي اعقبه 3 تعميمات من الوزارة للتأكيد على ذلك مفاده أنه لن ينظر أي استثناءات تتعلق باعتمادات مالية إضافية الا في حالة الضرورة.

يأتي ذلك بالتزامن مع تحقيق الموازنة العامة للدولة عجزا وصل الى 2,4 مليار دينار في الاشهر السبعة الأولى من العام المالي حتى نهاية نوفمبر الماضي بحسب التقرير الشهري لوزارة المالية وتوقعات بأن يصل العجز بنهاية العام المالي مارس المقبل الى 4 ـ 5 مليارات دينار حسب توقعات مركز الشال.

وقالت مصادر إن احدى الجهات الحكومية (لم يذكر اسمها) طلبت مبلغا ماليا يصل لبضعة ملايين من المالية بغرض دفع مكافأة نهاية خدمة وافدين عملوا لعشرات السنوات ما أدى لتضخم تلك المكافآت اضافة الى الفارق بين رواتب الكويتيين المعينين جديدا ورواتب الوافدين الذين سيتم انهاء خدماتهم، وأكدت المصادر ان ذلك مثال على ما يحدث مع العديد من الجهات الحكومية الأخرى التي طلبت اعتمادات مالية اضافية جديدة.

وتحتاج الحكومة الكويتية لما يقارب مليار دينار وهو ما يزيد على 3 مليارات دولار سنويا لتعويض الفارق في الرواتب في حال قامت بتكويت جميع الوظائف الحكومية بالكامل، حيث يبلغ الفارق بين متوسط راتب الوافد وراتب الكويتي بالأجهزة الحكومية 820 دينارا، وهو ما يجعل تكويت أكثر من 96 ألف وظيفة بالجهاز الحكومي يحتاج قرابة 80 مليون دينار شهريا، حيث أظهرت الوثيقة ان متوسط راتب الوافد بالجهاز الحكومي يصل إلى 680 دينارا مقابل 1500 دينار للكويتي وذلك بحسب وثيقة حكومية نشرتها «الأنباء» في أغسطس الماضي.

وذكرت المصادر أن وزارة المالية اكدت على الجهات الحكومية في وقت سابق خلال العام الحالي بتجنب ما تلجأ اليه في الأشهر الأخيرة من السنة المالية الحالية من الارتباط على أعمال وخدمات أو مشتريات عاجلة لا يتوافر فيها البحث والدراسة بغية استنفاد الأرصدة المتبقية من اعتمادات مصروفات الميزانية.

واكدت على أن كل اعتماد مربوط في الميزانية لم يصرف أو لم يتقرر صرفه خلال السنة المالية الحالية يبطل العمل به، ولا يجوز لأي جهة حكومية التقيد بأي ارتباط مالي في أي هيئة أو منظمة سواء أكانت اقليمية أو دولية الا بعد موافقة مجلس الوزراء والتنسيق مسبقا مع وزارتي الخارجية والمالية كل فيما يخصه.

وبحسب وزارة المالية فإن اجمالي الايرادات المتوقعة في موازنة السنة المالية الحالية التي تبدأ في الأول من ابريل تبلغ 13,3 مليار دينار (ما يعادل 43,6 مليار دولار) وإجمالي النفقات المتوقعة يبلغ 19,9 مليار دينار (ما يعادل 65,2 مليار دولار) مما يخلّف عجزا ماليا قدره 6,6 مليارات دينار (21,6 مليار دولار)، ووضعت هذه التقديرات على أساس سعر تقديري لبرميل النفط يبلغ 45 دولارا.

وشهدت اسعار النفط تحسنا ملحوظا ما يبشر بامكانية انخفاض العجز الفعلي عن المتوقع حيث تخطى النفط الكويتي حاجز 60 دولارا خلال ديسمبر الجاري اضافة الى وصوله لـ 51 دولارا في المتوسط خلال 2017.

«المالية» اتخذت 6 إجراءات وأصدرت نحو 3 تعميمات لضمان الإبقاء على سقف المصروفات

كل اعتماد مربوط بالميزانية لم يصرف خلال السنة الحالية يبطل العمل به

مليار دينار زيادة بالرواتب في حالة تكويت كل وظائف الحكومة

خطة للحفاظ على سقف المصروفات

وكانت وزارة المالية قد وضعت 6 إجراءات للمحافظة على سقف مصروفات وعدم اصدار اي قرارات أو قوانين ترتب اعباء مالية اضافية على الميزانية العامة للدولة، تضمنت:

1 ـ عدم الموافقة على انشاء أي هيئات عامة أو مؤسسات عامة جديدة يمكن اضافة مهامها المطلوبة الى الجهات الحكومية القائمة حاليا.

2 ـ التوقف عن اصدار اي قرارات تتضمن تعديل كوادر المرتبات الحالية أو منح مزايا وظيفية عينية أو نقدية اضافية في جميع الجهات الحكومية غير مبررة.

3 ـ إلزام الجهات الحكومية بعدم نقل الاعتمادات فيما بين بنود مصروفات الميزانية من دون الالتزام بالتعليمات الصادرة عن وزارة المالية.

4 ـ عدم تقدم الجهات الحكومية الى مجلس الوزراء لاستصدار قرارات أو قوانين ترتب اعباء مالية على الميزانيات العامة الا بعد أخذ رأي وزارة المالية.

5 ـ اقتصار المهمات الرسمية والمؤتمرات على الامور المهمة، أو التي سبق الالتزام بها مع جهات خارجية وتحقق المصلحة العامة وتكون لها ضرورة سياسية او اقتصادية وتتم بموافقة الوزير المختص.

6 ـ عدم اجراء مناقلات لزيادة الاعتمادات المخصصة لذلك.

شكّل 2,3٪ عائداً على أصول الصندوق السيادي للبلاد

الدخل الاستثماري للكويت يتعافى بالربع الثالث

أحمد عوض

كشفت أحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي ان الدخل الاستثماري للكويت واصل ارتفاعه في الربع الثالث من 2017 ليبلغ 1,51 مليار دينار تعادل 4,95 مليارات دولار بالمقارنة مع 1,43 مليار دينار في الربع الثاني 2017 بنمو 5٪.

وكشف ميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الثالث أن الدخل الاستثماري للبلاد والذي يشكل معظمه استثمارات صندوقها السيادي نما على أساس سنوي بنحو 15٪ بالمقارنة مع مستويات الربع الثالث من 2016 والبالغة 1,3 مليار دينار.

ويأتي تعافي دخل الاستثمار في الربع الثالث بعد ركود سجله في الربع الأول 2017، ليساهم في دعم الميزان التجاري الذي سجل فائضا خلال الربع الثالث بلغ نحو 424 مليون دينار، مقابل فائض بلغ نحو 261 مليون دينار خلال الربع السابق، بارتفاع قيمته 162 مليون دينار ونسبته 62,1٪. وخلال الفترة الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 تظهر البيانات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات الكويت أن الحساب الجاري قد سجل فائضا بلغت قيمته نحو 1,1 مليار دينار، مقابل عجز نحو 428 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من العام السابق.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من العام وصل دخل الاستثمار نحو 4,2 مليارات دينار تعادل 14 مليار دولار وهي تشكل عائد 2,3٪ من اجمالي أصول الصندوق السيادي للكويت البالغة 600 مليار دولار، بحسب وكالة «فيتش».

ساهم في دعم فائض الميزان التجاري البالغ 424 مليون دينار

وصل إلى 1,5 مليار دينار وبنمو 5٪

يذكر أن الدخل الاستثماري للكويت ارتفع بواقع 2,9٪ على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2017. ويعكس ذلك بحسب تقرير لوحدة الأبحاث التابعة لبنك الكويت الوطني تراكم الأصول في صندوق الثروة السيادية الكويتي بالرغم من تدني أسعار النفط والعجز المالي وارتفاع الأسعار عالميا.

وكشف ميزان المدفوعات للربع الثالث بلوغ صافي الاستثمار المباشر 169 مليون دينار مقابل 90 مليون للربع الثاني بزيادة كبيرة بلغت 87٪، كما بلغت صافي قيمة استثمارات المحفظة المالية 827 مليون دينار مقابل 812 مليون للربع الثاني، وبلغت الاستثمارات الأخرى 481 مليون دينار مقابل 499 مليون دينار بتراجع 3,6٪.

وتقدر أصول الهيئة العامة للاستثمار الصندوق السيادي للبلاد رابع أكبر الصناديق العالمية بنحو 600 مليار دولار، فيما تقدر عوائد الصندوق سنويا بنحو 3٪ أي قرابة 18 مليار دولار. وتتوزع أصول الهيئة على الأسهم التي تمثل 45 إلى 50٪، والسندات من 20 إلى 25٪، والعقار نحو 10٪ في حين أن حصة الاستثمارات البديلة تبلغ 15٪.

الولايات المتحدة الأميركية لها الحصة الكبرى في التوزيع النوعي والجغرافي للأصول، بينما تأتي أوروبا في المرتبة الثانية، تليها اليابان وآسيا، ثم تأتي فيما بعد الدول الناشئة.

يذكر ان الهيئة العامة للاستثمار أعلنت في أغسطس الماضي ان الصندوق السيادي الكويتي حقق أرباحا صافية في 7 سنوات منذ العام 2010 بنحو 149 مليار دولار ما يعادل 45,2 مليار دينار بمتوسط سنوي يبلغ 21,2 مليار دولار سنويا ما يعادل 6,5 مليارات دينار.

ويرى محللون أن الدخل الاستثماري للكويت ربما يتأثر خلال السنوات المقبلة بسبب ارتفاع الاحتياجات التمويلية للبلاد مع ارتفاع عجز الموازنة المتنامي، حيث قال صندوق النقد الدولي في تقرير حديث له أن العجوزات سينتج عنها احتياجات تمويلية تراكمية إجمالية بنحو 100 مليار دولار، على أن تتم تغطية هذه العجوزات من خلال إصدارات محدودة من الاقتراض المحلي، والاقتراض الخارجي، والسحب من أصول صندوق الاحتياطي العام. وأضاف الصندوق انه ذلك سيؤدي إلى تراجع رصيد المصدات المالية الذي توفره أصول صندوق الاحتياطي العام المتاحة، إلا أن إجمالي الأصول الأجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار ستواصل الزيادة بالقيمة الاسمية.

مليون دينار أرباح «الاستثمارات» من تصفية شركة بحرينية

قالت شركة الاستثمارات الوطنية إنها تسلمت كتابا من لجنة تصفية شركة الاستثمارات الخليجية البحرينية (تحت التصفية)، مفاده أنه جار تحصيل مبلغ 1,1 مليون دينار (3,7 ملايين دولار) لصالح عملية التصفية.

وأوضحت «الاستثمارات» في بيان على موقع البورصة أمس، أن لجنة التصفية توقعت في الكتاب الوارد للشركة تسديد كامل مبلغ التصفية المشار إليه لـ «الاستثمارات» قبل نهاية العام الحالي أو بداية 2018 بصفتها الدائن الوحيد لشركة الاستثمارات الخليجية.

وأفادت الشركة بأن أثر المعلومة السابقة سينعكس بإدراج ربح قدره 1,1 مليون دينار في حساب الأرباح والخسائر لـ «الاستثمارات»، وذلك كما في 31 ديسمبر 2017.

«اكتتاب» ترفع حصتها في «المستثمرون» إلى 13,9٪

أظهر التقرير اليومي للتغيرات في الإفصاح عن المصالح بالبورصة ارتفاع حصة شركة اكتتاب القابضة ومجموعتها في شركة مجموعة المستثمرون القابضة بواقع 0,5٪.

وبحسب التقرير، ارتفعت نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة لشركة «اكتتاب» في «المستثمرون» من 13,43 إلى 13,93٪، وذلك وفقا لإقفالات أول أمس.

ووفقا للتقرير، فإن مجموعة اكتتاب المشاركة في رأسمال «المستثمرون» تتمثل في شركتي بترو للأعمال المتكاملة والقلم العربي التعليمية.

وتعد «اكتتاب» ومجموعتها المساهم الأكبر في رأسمال «المستثمرون»، تليها حصة «طابة الخير» بنحو 11,63٪، ثم «المدينة للتمويل» بنحو 9,5٪، وأخيرا شركة المشروعات الكبرى العقارية بنسبة 7,31٪. ويبلغ رأسمال «المستثمرون» نحو 62,29 مليون دينار، موزعا على 622,9 مليون سهم تقريبا، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

«جياد القابضة» تشتري 31٪ من «بترو العالمية»

أعلنت شركة جياد القابضة عن قيامها بشراء حصة قدرها 31٪ من شركة بترو العالمية، وذلك في بيان للشركة على موقع البورصة أمس، موضحة أن قيمة الحصة المشتراة في «بترو العالمية» تبلغ 5,7 ملايين دينار.

وأشارت الشركة في بيانها إلى أن حقوق الملكية للشركة المشتراة تقدر بنحو 18,6 مليون دينار كما في تاريخ الشراء، مضيفة أن الأثر المالي لهذه الصفقة سيظهر في البيانات المالية لـ «جياد» كما في 31 ديسمبر 2017.

«البترولية المتكاملة» تعين مديراً لمجموعة تقنية المعلومات

أحمد المليفي

أعلنت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة في بيان صحافي أمس تعيين أحمد المليفي مديرا لمجموعة تقنية المعلومات ليكون مسؤولا أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، وذلك استكمالا لخطة الشركة التي بدأت في 3 ابريل 2017 وتحقيقا لدور الشركة في مباشرة التكامل في إدارتها لمجمع التكرير والبتروكيماويات ومرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال.